

قرار إنهاء الرقابة على الأفلام في إيطاليا يأتي متأخرا

الدين والسياسة والأخلاق حاصرت أفلام كبار المخرجين على مدى قرن كامل



أفلام بازوليني عانت من الرقابة

للمبادئ والتعاليم المسيحية المحافظة، خاصة الأفلام التي كانت تتناول قضايا الجنس بشكل جريء. ورغم تأخير إقرار إلغاء الرقابة فإن هذه الأخيرة لم تؤثر في ولادة حركة سينمائية إيطالية عالمية قدمت أعمالاً خالدة للفن السابع مثل "ماما روما" لبازوليني و"روما فيليني" لفيديريكو فيليني وغيرهما، وتيارات مؤثرة مثل الواقعية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وماسيها. ولم تتوقف السينما الإيطالية عن العطاء حتى في أزمته لاحقة مع مخرجين أمثال ماتيو غاروني وإيرمانو أولي وجياني إيميليو وغيرهم ممن نالت أفلامهم توقيعات عالمية وشهرة واسعة بصممتها التي تميزها عن مختلف الأعمال السينمائية الأخرى.

ما يتعلق بالجنس والدين والمخدرات والسياسة والعلاقات الدولية والعنصرية والعائلة الأميركية وفكرة الخير والشر وغيرها. وقد انتهت العمل بهذه القوانين في الستينات من القرن الماضي، فيما تأخرت إيطاليا نسبياً في تحرير فنّها السابع من مقص الرقيب والوصاية الأخلاقية، رغم أن الرقابة تراجمت حديثاً في العقود الأخيرة ولكنها بقيت نافذة في التضييق على الكثير من الأعمال بحجج دينية أو أخلاقية وحرمانها من الدعم. التضييق حصل لاحقا مع عدة أفلام وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، حيث تدخلت المؤسسات الدينية في حث أجهزة الرقابة على تضييق الخناق على بعض الأفلام التي كانت تراها منافية

وتشير إلى أن الرقابة في السينما لا تتعلق بإيطاليا فحسب، بل حتى هوليوود شهدت إرساء "اتحاد منتجي وموزعي الأفلام في أميركا" وتعيين ويل هايز رئيساً له، وهو الشخص المعروف قائمة بأكثر من 115 نجماً ممنوعين من العمل ضمن أفلام شركات الاتحاد بناء على سلوكياتهم وفضائحهم في حياتهم الخاصة في محاولة منه لاستعادة صورة أفضل عن النجم الهوليوودي بالإضافة إلى مراجعته لنصوص الأفلام التي تقدمها له شركات الإنتاج لتحصل على موافقته قبل بداية العمل. وسميت الضوابط التي حددتها اللجنة بـ"قوانين هايز" التي تروج للقيم التقليدية وتسلط رقابة على كل

الأفلام لم تكن تحصل بسبب عنفها. وتطورت دوافع الرقابة على مدار أكثر من قرن من وجودها، إذ تحولت من أداة لضبط الأفلام سياسياً وأخلاقياً ودينياً إلى نوع من الانتهازية، لجهة الحرص على تجنب الرقابة من أجل التمكن من الحصول على الإعانات الحكومية. تعود آخر حالة رقابة لافتة في إيطاليا إلى عام 1998 وتتعلق بفيلم "توتو كي فيسبه دويه فولتية" (توتو الذي عاش مرتين)، لدانييلي تشيبري وفرانكو ماريكويست، الذي تعرض لهجوم عنيف من الأوساط الكاثوليكية نظراً إلى أن شخصياته اعتبرت تجديفية.

نجاح السينما الإيطالية

لا أحد ينكر أهمية السينما الإيطالية وأبرز مدارسها "الواقعية الجديدة" التي لم تطبع الفن السابع في مختلف أنحاء العالم فحسب، بل وكان لها تأثير على الأدب والفنون البصرية الأخرى وحتى على الأغاني والموسيقى. هذه المكانة رسخها مخرجون كبار للسينما الإيطالية، لكنهم كانوا من ناحية أخرى يعانون من جهاز الرقابة بما فرضه عليهم من تضييق وابتزاز.

روما - وضعت الحكومة الإيطالية حداً لنظام الرقابة التي كانت مطبقة على الأفلام السينمائية منذ عام 1914 والتي طال مقصها الكثير من روائع الشاشة الكبيرة ومنها مثلاً "ذي لاس تانغو إن باريس". من الآن فصاعداً، بعد هذا القرار، لن يكون ممكناً منع عرض فيلم ما في الصالات، أو إخضاعه للتقطيع أو التعديل على أساس مبررات أخلاقية أو دينية.

ترحيب بالخطوة

في معظم بلدان العالم لم يعد جهاز الرقابة السينمائية جهازاً لمنع أو التصريح، بل هو مجرد لجنة لتصنيف الأفلام حسب أعمار المشاهدين وغير ذلك. وهذا ما تسعى إليه إيطاليا، حيث ستستحدث بدلاً من الجهاز الرقابي لجنة لتصنيف الأعمال السينمائية في المديرية العامة للسينما بوزارة الثقافة.

وتتولى هذه اللجنة تحديد الفئات العمرية التي يصلح لها كل فيلم، وتتألف من 49 عضواً، بينهم خبراء في صناعة الأفلام. أما المخرج بوبو أفاتي، الذي كان فيلمه "بورديلا" عن إقامة شركة أميركية عالمية بيت دعارة للنساء في ميلانو ضحية الرقابة عام 1975، فقال "يشكل القرار أحد أشكال الاتكال على حس المسؤولية. لقد نضجنا".

وطالست الرقابة عدداً كبيراً من الأفلام على مدى أكثر من قرن من العمل بها، وفي مقدمة هذه الأشرطة كل أفلام الكاتب والشاعر والمخرج بيير باولو بازوليني، أو حتى فيلم "ذي لاس تانغو إن باريس" للمخرج الإيطالي برناردو بيرتولوتشي مع الممثل الأميركي مارلون براندو والفرنسية ماريا شتاينر، وقد أتلفت نسخته باستثناء ثلاث نسخ محفوظة في السينما الوطنية.

ومن الأمثلة الأخرى الشهيرة على الرقابة تحفة لوكينو فيسكونتي "روكو إيه إي سواي فراتيلي" (روكو وإخوانه) عام 1960، مع الفرنسيين آلان ديلون وأنّي جيراردو.

ووفقاً لإحصاء أجره موقع "تشنينتشين سورا"، وهو معرض افتراضي عبر الإنترنت روجت له وزارة الثقافة، مُنح 274 فيلماً إيطالياً و130 فيلماً أميركياً و321 فيلماً من دول أخرى منذ عام 1944.

وسُوح بعرض أكثر من عشرة الأف في دور السينما بعد حذف مشاهد منها أو تعديلها.

لكن المفارقة أن هذه الرقابة "جعلت الأفلام أيضاً أكثر جاذبية، من خلال إشارة فضول الجمهور، وخصوصاً في المجال الإيروسي"، وفق ملاحظة بوبي أفاتي الذي أشار إلى أن "الرقابة على



الرقابة على الأفلام لم تكن تحصل بسبب عنفها وإنما هي نظام سمح للدولة بالتدخل في حرية إبداع الفنانين

اليونان تستقطب السينمائيين العالميين بتسهيلات هي الأهم في أوروبا

ويقول المنتج السينمائي اليوناني قنسطانتينوس كونتوفراكييس إن "تقديم الدعم المالي الذي يتمثل في خصم 40 في المئة من التكلفة يمثل دفعة حقيقية للتصوير على أراضينا".

اليونان تفتح أبوابها لتصوير الأفلام على أراضيتها مع تقديم الدعم المالي وتسهيل الإجراءات، وهو ما أتى بنتيجة كبيرة

وقام كونتوفراكييس العام الماضي، مع شركته اليونانية للإنتاج السينمائي، بتصوير 70 في المئة من "مثلث الحزن"، وهو اسم الفيلم الجديد للمخرج السويدي روبن أوستلوند، بطولته الممثل الأميركي وودي هارلسون.

ويؤكد كونتوفراكييس أن لجنة الفيلم في اليونان تقوم بالكثير من الأعمال المهمة مما يسهل الإجراءات البيروقراطية، مما أشاد بالدعم واسع النطاق الذي تقدمه.

ويقول إن أي منتج مهتم بتصوير فيلم له في اليونان عليه فقط أن يتواصل مع اللجنة التي ستتولى جميع الإجراءات الرسمية اللازمة للتصوير. بل أكثر من ذلك، "توجد بنية تحتية متقدمة للغاية في اليونان لتصوير الأفلام، إلى جانب أطقم عمل مناسبة، اعتباراً من الفنيين ذوي الخبرة إلى أبسط العمال المساعدين".

والد على التساؤلات التي يطرحها المنتجون والاستجابة لكل الأمور المعنية التي تثير قلقاً. وتذكر المسؤولية اليونانية أن مركز "إكوم" يصف نفسه بأنه "يعمل كنقطة محورية، وفي نفس الوقت كحاضنة للأفكار ووسائل التنفيذ، مما يسمح بخلق الظروف اللازمة للإبداع والتنفيذ بشكل تدريجي، مما يمكن الشباب من العثور على طريق الإبداع الذي يسعون إليه في بلدنا أولاً، ثم في السوق العالمية".

والبيروقراطية واسعة النطاق في اليونان، وغالباً ما كان غياب الإرادة السياسية هو السبب وراء تعقد إجراءاتها في الماضي. ويتذكر الكثير من اليونانيين بمرارة ما مر به فيلم "جاسون بومي" الذي تم تصويره عام 2016. وظهر الممثل الشهير مات دامون في الفيلم وهو يتسابق بسيارته عبر شوارع أثينا، ولكن في الحقيقة تم تصوير أحداث الفيلم في إسبانيا، بفضل الدعم المالي الذي حصل عليه المنتج هناك. وما يسبب المزيد من الألم أنه تم في عام 2014 تصوير فيلم "هرقل"، بطولته دواني جونسون، في بودابست عاصمة المجر رغم أنه من الواضح أن موضوع الفيلم يوناني الأصل تماماً. وقال كاتب سيناريو الفيلم المشارك إيفان سبيليوتوبولوس آنذاك إن "اليونان لم تسهل الأمور لنا، ولم تفتح لنا الأبواب، ولم تقدم أي شيء، وبالتالي تم رفضها كموقع لتصوير الفيلم". ويرى خبراء صناعة السينما أن كل ذلك صار من ذكريات الماضي.

وتشير إلى أن لجنة الفيلم اليونانية لا تتدخل على الإطلاق في شكل أو محتوى الأفلام التي يتم تصويرها على الأراضي اليونانية، وقالت إن اللجنة تعد "بوابة المنتجين لدخول البلاد"، وتزِيل العقبات البيروقراطية التي تعترض طريق عملهم.

كما توضح فيرجو أن اللجنة تقدم الدعم لتسهيل المسائل التنظيمية

عاد على الخزانة اليونانية بأكثر من 97 مليون يورو (114 مليون دولار). وتضيف فيرجو "بإسداء نسبة 40 في المئة من تكاليف الإنتاج تكون قد قدمنا أكثر أشكال الدعم المالي في أوروبا، ولا تقدم أي دولة مثل هذا الحجم من الدعم سوى مالطا"، موضحة أن الدول الأوروبية الأخرى تسهم بنسبة تتراوح بين 25 و35 في المئة من تكلفة الإنتاج.

وتقول فينينا فيرجو، المسؤولة بالمركز الوطني لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية والاتصالات (إكوم) في اليونان، "خلال الأعوام الثلاثة الماضية تلقينا نحو 500 طلب لتصوير الأفلام، وذلك بفضل القانون الجديد".

وتم تصوير رقابة 100 فيلم على الأراضي اليونانية منذ عام 2017، مما

غير أن تاريخ هذه الأفلام يعود إلى عقود مضت. ومنذ ذلك الحين تجنب الكثير من المنتجين تصوير أفلامهم في اليونان، بسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة، وعدم تقديم الحكومة اليونانية دعماً مالياً لهم.

وأدى صدور قانون في عام 2017 إلى تسهيل إجراءات التصوير، وتغيرت جميع هذه الأوضاع لتمتص اليونان الآن برواح حقيقي كمقصود لتصوير الأفلام، وفقاً لما تقوله لجنة الفيلم اليونانية. وتقدم الدولة الآن دعماً مالياً يصل إلى ما نسبته 40 في المئة من تكاليف الإنتاج، في حالة ما إذا كان منتج الفيلم يوناني الجنسية. وذكرت تقارير إعلامية محلية أنه يجري تصوير 18 فيلماً في عام 2021 وحده، بمشاركة مجموعة كبيرة من نجوم السينما مثل دانيال كريج الذي اشتهر بتمثيل أدوار جيمس بوند وتوم هانكس ولي سيدوكس وجامي لي كيرتس، كما يصور المخرج الكندي ديفيد كروننبرغ الذي اشتهر بإخراج فيلم الخيال العلمي "فيديودروم" فيلماً جديداً في اليونان.



السينما في اليونان تستعيد زمن زوربا